وزير الدفاع الروسي: مستعدون للنظر في تزويد سورية بمنظومات صاروخية من طراز «إس 300»

6

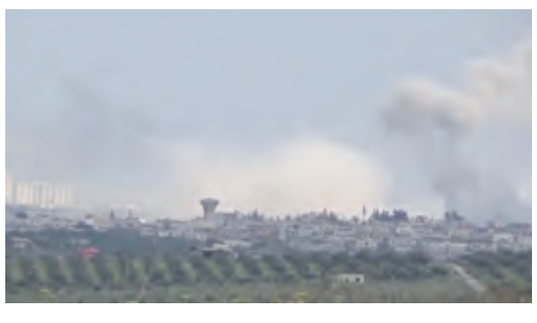

أشاد بزيارة سموه التاريخية للصين

الصالح: إستراتيجية سمو الأمير ترسخ مبدأ ربط المصالح وتبادل المنافع

خليل الصالح

أشاد النائب خليل الصالح بزيارة سمو أمير البلاد إلى الصين معتبرًا أنها زيارة تاريخية لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية وتحقق عمقًا استراتيجيًا للكويت.

وأضاف الصالح أن رؤية حضرة صاحب السمو حلقت عاليًا بخطاب لا ينفصل عن واقع الأمة وأوجاعها، مشمولًا بتصور مستنير للمستقبل.

وأكد الصالح أن استراتيجية سمو أمير البلاد ترسخ مبدأ ربط المصالح وتبادل المنافع، القائم على احترام ثوابت وسيادة الأمة.

وأوضح الصالح أن إشارة سمو الأمير إلى قضية فلسطين كونها قضية مركزية أولى، تعمق الخطاب القومي الشمولي الذي تبنته الكويت في المحافل الدولية دفاعًا عن مقدسات الأمة، تحت قيادة صاحب السمو.

بعد الخلافات التي عصفت بالهيئة مؤخراً

الدلال يسأل الجبري عن الأسس القانونية للتفاهم التي تمت بينه وبين مدير «الزراعة»

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، قال فيه : احتلت أوضاع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أهتمام الرأي العام والشعب الكويتي بما أثير من تخلف وقصور إدارة الهيئة عن التعامل مع تجاوزات توزيع ومنح القسائم الزراعية والحيوانية والتي سبق أن أثيرت في السنوات الماضية وشكل بشأنها لجنة تحقيق برلمانية أصدرت تقرير مختص وتوصيات أعتمدها مجلس الأمة في تاريخ 2015/06/30 ، كما أن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أصابها الوهن والخلافات التي برزت مؤخراً بين وزيرها المعني والمختص والمدير العام للهيئة بعد قيام الوزير بإيقاف عدد من قرارات المدير العام وسحب عدد من الصلاحيات والتفويضات في هذا الخصوص ، ثم بعد ذلك نشرت وسائل الأعلام قيام تفاهم أو تسوية بين الوزير والمدير العام بشأن الخلاف القائم ولكن دون بيان الأساس الذى قام عليه هذا التفاهم ، لذا يرجي أفادتنا بالآتي:

–1 ما هو الأسس أو الأرضية القانونية أو صور التفاهم التي تمت بين الوزير المختص بالهيئة ومديرها العام والتي جاءت بعد الخلافات التي عصفت بالهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مؤخراً مع تزويدي بأية قرارات أو مكتبات أو مذكرات كتبت أو صدرت في هذا الشأن مع أهمية بيان بشأن هل تم سحب قرارات الوزير الأخير بشأن عودة صلاحيات المدير العام وما هي التفاهمات بشأن صلاحيات المدير العام وبالأخص فيما يتعلق بلجان التحقيق الخاصة بالتجاوزات على القسائم في الهيئة.

–2 هل قامت الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتوزيع ما يقارب (200) قسيمة وترخيص حيازة في منطقة الوفرة تحت مسمى (قسائم الأمن الغذائي وذلك قبل 3 سنوات تقريباً) ، يرجى أفادتي عن الأسس والضوابط التي وزعت منها تراخيص تلك الحيازات ، مع بيان إذا ما كان الحائزون لتلك القسائم ألتزموا بالشروط والضوابط التي اشترطتها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مثل أقامه المحميات الزراعية وتربية الأغنام وخلافه خلال الفترة التي حددتها الهيئة وهي تقارب سنة تقريباً مع بيان عدد الحائزين الملتزمين بالشروط والضوابط من الـ (200) حيازة وما هي إجراءات الهيئة مع الأطراف التي لم تلتزم بالقانون وبالشروط والضوابط وهل تم سحب أي القسائم والحيازات أو أتخاذ الإجراءات القانونية للمخالفة منها ، مع تزويدي بكافة المستندات في هذا الشأن.

–3 الحكومة المتعاقبة تشير في خططها والبرامج التي تقدمها إلى قضية الأمن الغذائي ، وتتولى الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مسئولية رئيسية وهامة في توفير الغذاء الزراعي والحيواني ومن ثم تحقيق الأكتفاء المطلوب من الأمن الغذائي المطلوب في هذا الخصوص ، لذا يرجي تزويدي بخطة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والتي وضعت في السنوات الماضية بشأن توفير الأمن الغذائي بأفتراض وجود مثل هذه الخطة ، مع تزويدي بمتطلبات التنفيذ وما نفذ منها من عدمه وتزويدي بالعقبات التي تواجه الهيئة بالتنفيذ وتزويدي بنسخة من تلك الخطط والبرامج للأهمية . –4 يرجي تزويدي بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية رقم 1341 / 2017 ، بشأن نظم العلاقة قبل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وحائزي القسائم الزراعية. –5 يرجي تزويدي بالإجراءات أو القرارات أو الاحالات للقضاء أو أية خطوات أخرى قانونية أو رسمية قام بها الوزير المختص أو إدارة الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بشأن النتائج والتوصيات التي أعتمدت في مجلس الأمة بتاريخ 2015/06/30 بشأن تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع أرفاق كافة البيانات والمستندات الخاصة بالقرارات أو الإجراءات أو الاحالات التي تمت في شأن تنفيذ توصيات مجلس الأمة بخصوص تقرير لجنة التحقيق المقر توصياتها في 2015/06/30 في مجلس الأمة أو أية خطوات أو قرارات أو إجراءات اتخذت من وزراء أو جهات أخري في الدولة بهذا الخصوص.

استفسر عن رفض «التأمينات» استحقاق المكلف برعاية المعاقين لمعاش تقاعدي كاملا

السويط يقترح تطوير الطرق المؤدية إلى المدينة الطبية في الجهراء

ثامر السويط

أعلن النائب ثامر السويط أنه تقدم باقتراح برغبة لتطوير الطرق والشوارع المؤدية إلى المدينة الطبية في محافظة الجهراء.

ونص الاقتراح على ما يلي:شهدت محافظة الجهراء مؤخرًا افتتاح المدينة الطبية برعاية صاحب السمو أمير البلاد – حفظه الله – وهذا المشروع الكبير في المحافظة يحتاج إلى تطوير البنية التحتية والخدمات والمرافق القريبة منها.

وتعاني الشوارع المؤدية إلى المدينة الطبية والقريبة منها من ضيق خاصة وأنها مكونة من حارتين فقط إضافة إلى وجود إشارات مزدحمة باستمرار، لا سيما أنها طرق وتقاطعات حيوية تربط بين مناطق المحافظة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:» تطوير الطرق والشوارع المؤدية إلى المدينة الطبية في محافظة الجهراء والقريبة منها وتوسيعها، وتحديث التقاطعات والإشارات المؤدية إليها وتطويرها.

من ناحية أخرى وجه السويط سؤالا الى وزير المالية نايف الحجرف قال فيه : صدر القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليقدم لهم ولمن يرعاهم الكثير من المزايا والإعفاءات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ومنها المادة رقم (42) « استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشاً تقاعدياً يعادل 100 % من المرتب إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (20) سنة للذكور و (15) سنة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معين، وذلك وفقا للشروط والضوابط التي تضعها الهيئة بالاتفاق مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:–1هل المؤسسة تفرق بالمعاملة بين المواطنين المكلفين قانونياً برعاية الأبناء المعاقين الكويتيين والأبناء المعاقين غير كويتيين في تطبيق المادة 42 من القانون رقم 8 لسنة 2010؟

–2هل رفضت المؤسسة تطبيق قانون المعاقين رقم 8 لسنة 2010 في مادته 42 بشأن استحقاق المكلف قانوناً برعاية المعاقين لمعاش تقاعدي كاملا بحجة أنّ الأبناء غير كويتيين؟

–3عدد المواطنين المكلفين قانوناً برعاية المعاقين والمستفيدين من استحقاق المعاش التقاعدي الكامل وأبناءهم المعاقين غير كويتيين. –4نسخة من المخاطبات التي أجريت بين المؤسسة العامة للتأمينات وإدارة الفتوى والتشريع بشأن موضوع استحقاق المواطنين ممن يكفلون قانوناً أبناء معاقين غير كويتيين للتقاعد الكامل. –5نسخة من المخاطبات التي أجريت بين المؤسسة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن موضوع استحقاق المواطنين ممن يكفلون قانوناً أبناء معاقين غير كويتيين للتقاعد الكامل.

جلسة 1 مايو 2018 الأكثر طولًا في تاريخ الحياة النيابية

المجلس عقد 35 جلسة منها 26 عادية وتكميلية و5 جلسات خاصة وسريتان

قاعة عبدالله السالم

عقد مجلس الأمة في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر 35 جلسة، تنوعت ما بين 14جلسة عادية و12 جلسة تكميلية و5 جلسات خاصة وجلستين سريتين مع جلسة افتتاحية وأخرى ختامية، مع الإشارة إلى أن 6 جلسات لم تعقد لأسباب مختلفة تنوعت ما بين جلسة عادية وجلستين تكميليتين و3 خاصة.

وصدرت عن تلك الجلسات 109 تشريعات، منها 14 قانونًا و21 اتفاقية و37 حسابًا ختاميًا و37 مشروعًا بربط ميزانية، ونظر المجلس خلالها في 8 طلبات مناقشة بشأن القدس والوحدة الوطنية ومدينة صباح الأحمد السكنية والمجلس الأولمبي الآسيوي والوثيقة الاقتصادية والقضية الإسكانية.

ونظر المجلس خلالها في 8 طلبات برفع الحصانة و91 رسالة واردة كلف اللجان البرلمانية 19 تكليفًا و6 استجوابات، وأقر خلالها 481 توصية عن تقارير اللجان البرلمانية المختلفة.

وتعد جلسة 1 مايو 2018 هي الأكثر طولًا في تاريخ الحياة النيابية حيث امتدت 23 ساعة من التاسعة والنصف وحتى الثامنة والنصف في اليوم التالي وخصصت لمناقشة 3 استجوابات الأول إلى وزير النفط والثاني إلى رئيس الوزراء والثالث إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

كما أن دور الانعقاد شهد حضور الحكومة المستقيلة المكلفة تصريف العاجل من الأمور جلسة 3 ديسمبر 2017 لإقرار قانون الرياضة الجديد الذي مهد لرفع الإيقاف عن كرة القدم.

- 6 جلسات لم تعقد منها 3 جلسات خاصة وجلستان تكميليتان وواحدة عادية
- جلستان سريتان لمناقشة استجواب رئيس الوزراء والحالة المالية للدولة

في كلمته بافتتاح مؤتمر الأمناءِ العامينَ للبرلماناتِ العربية

علام الكندري: أمانة «الأمة» تهتم اهتماماً خاصاً برفع كفاءة الباحثين في صياغة القوانين

الكندري يلقي الكلمة الافتتاحية

أكد الأمين العام لمجلس الأمة ورئيس الأمناء العامينَ للبرلمانات العربية علام الكندرَي أن العمل على أنَ يصدر القانون سليماً ليس فقط من الناحية الدستورية والقانونية، ولكن أيضاً لغة وصياغة وفق أسلوب علمي صحيح ، هو مطلب أساسي وحتمي للسلام والأمن القانوني والاجتماعي.

وقال في كلمته في افتتاح مؤتمر الأمناء العامينَ للبرلمانات العربية في القاهرَة اليوم إن الأمانة الَعامة لمجلس الأمة تهتم اهتماماً خاصاً برفع كفاءة جميع الباحثين بها في أسلوب صياغة مشروعات القوانين بدءاً من تقديمها في مراحلها المتعاقبة ومروراً بإحالتها إلى اللجان البرلمانية .

وذلك بتنظيم الدورات التدريبية في اللغة العربية بصفة عامة وفي قواعد الصياغة التشريعية بصفة خاصة، وكذلك بتزويد اللجان بإخصائيين في اللغة العربية والدراسات القانونية لمراجعة التشريعات ، بما يضمن صدور القانون في صياغة محكمة في عباراته ومصطلحاته.

وأضاف أن اختيار موضوع (تدعيم قدرات الصياغة التشريعية) موضوعاً لهذا المؤتمر، يكتسبُ أهميتَه من أن صياغة النصوص التشريعية تعد الآن فناً وعلماً قائماً بذاته.

وأعرب عن أمله أن تفتح المناقشات آفاقاً جديدة للبحث والدراسة ، وتسفر عن توصيات مهمة وتقدم اقتراحات إيجابية قد تقتضي إنشاء وحدات تنظيمية جديدة في الأمانة العامة تعنى بهذا الموضوع .

وفيما يلي نص الكلمة:السادةُ أعضاءُ جمعية الأمناء العامينَ للبرلمانات العربيَة فإنهَ لمن دواعي الغبطةَ والسرور أن نلتقيَ اليومَ في القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية الشقيقة التي تحتضنُ المؤتمرَ السنويَّ السادس لجمعية الأمناء العامينَ للبرلمانات العربيةَ وباسمكمَ جميعاً يسعدُني أنّ أتقدمَ بجَزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى معاليَ الأخ الَفاضل / أحمد أبوَ الغيط الأمين الَعام لجَامعة الدول العربية الذي تفضلَ مشكوراً فوافق على استضافة هذا المؤتمر في مقر الجامعة الذي هو بيت العرب جميعاً .

والمؤتمر يُعْقَدُ اليومَ للمرة السادسة عملاً بالقرار السابق للجمعيةَ بأن يعقد مؤتمرٌ سنَويٌّ للجَمعية بالتَناوب في مقر إحدى الدول الأعضاء .

لَقد توالت مَؤتمرات الجمعية في صورة تعكس مدى التعاون والتكامل بين الأمانات العامة للبرلمانات العربية ، وذلك منذ انطلاق المؤتمر الأول للجمعية في المملكة المغربية الشقيقة الذي كان يحمل عنوان (الحصانة البرلمانية) ثم جاءت مؤتمرات الجمعية تترى ؛ فعقد المؤتمر الثاني في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ، وكان موضوعه (تقرير العلاقة بين البرلمان والمواطن) أما الثالث فقد عُقد في مملكة البحرين الشقيقة بعنوان : (وسائلُ التواصلَ الاجتماَعي وانعكاساتُها على علاقةَ البرلمان بالمجتمع) ، وعقد المؤتمر الرابعَ في جمَهورية السودان الشقيقة بعنوان (القاعات الذكية: استخدامُ الأنظمة الإلكترونية الحديثة في قاعات المجالسَ النَتشريعيةَ واللجانَ البرلمانية) .

وها نحن اليومَ نجتمعُ بحمد الله وتوفيقه للمرة السادسة في جمهوَريةَ مصر العَربية الَشقيقة وعنوانُ مؤتمرنا (تعزيز قدرات الصياغة التشريعية) وهو موضوع يكتسبُ أهميتَه من إدراكنا جميعاً أن صياغة النصوص التشريعيَة تعد الآن فناً وعلماً قائماً بذاته. فهي علم لأنها تقوم على أساس من المنهج العلمي والمنطق القانوني الذي يراعي ظروف وحاجات المجتمع الآنية والمستقبلية ، وهي فن لأنها تعبير عن رغبة المشرع في التوفيق بين المصالح المتعارضة ووضع المراكز المتباينة القانونية في نطاقها الصحيح . فالعلم والفن يجتمعان لإخراج الصياغة التشريعية لقوانين على قدر من التآلف والتناسق لتكون فاعلة مهما تغيرت الظروف ودون الحاجة إلى تعديلات متكررة ومتعجلة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي .

لذلك فإن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي تهتم اهتماماً خاصاً برفع كفاءة جميع الباحثين بها في أسلوب صياغة مشروعات القوانين بدءاً من تقديمها في مراحلها المتعاقبة ومروراً بإحالتها إلى اللجان البرلمانية ، وذلك بتنظيم الدورات التدريبية في اللغة العربية بصفة عامة وفي قواعد الصياغة التشريعية بصفة خاصة، وكذلك بتزويد اللجان بإخصائيين في اللغة العربية والدراسات القانونية لمراجعة التشريعات ، بما يضمن صدور القانون في صياغة محكمة في عباراته ومصطلحاته. وتظهر الأهمية العلمية لهذه الخطوات عندما يوضع القانون موضع التطبيق ، فجودة الصياغة وإحكامها تضمن تفسير القانون بصورة صحيحة وموحدة ، كما يتيح للمخاطبين به فهمه والالتزام بأحكامه أمراً ونهياً . وكل ذلك يساهم في تدعيم الأمن القانوني والسلام الاجتماعي ؛ ويحد من المنازعات القضائية . فأحكام القوانين التي تنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أو بين المالك والمستأجر أو بين الموظف والجهة الإدارية التي يعمل بها ، تحد من فرص النزاع بين الطرفين ؛ لأن كل طرف يعرف بوضوح حقوقه والتزاماته .

هذه الاعتبارات كلها هي التي دعت جمعية الأمناء العامين إلى اختيار موضوع (تدعيم قدرات الصياغة التشريعية) موضوعاً لهذا المؤتمر ، وآمل للمناقشات التي سوف تدور حول هذا الموضوع أن تفتح آفاقاً جديدة للبحث والدراسة ، وتسفر عن توصيات مهمة تتناول جميع جوانب هذا الموضوع الحيوي وتقدم اقتراحات إيجابية قد تقتضي إنشاء وحدات تنظيمية جديدة في الأمانة العامة تعنى بهذا الموضوع ؛ فالعمل على أن يصدر القانون سليماً ليس فقط من الناحية الدستورية والقانونية ، ولكن أيضاً لغة وصياغة وفق أسلوب علمي صحيح ، مطلب أساسي وحتمي للسلام والأمن القانوني والاجتماعي

إن من ضمن ما يحَرِصَ عليه الإخوةُ أعضاءُ الجمعَية العمَلَ على الوصول إلى رؤية متكاملة لمشروع تدريبَ وتطوير الأداء للعاملينَ في الأمانات العامة مَن خلَال تفعيل التعاون مَع مركز الَتدريب البرَلمانيَ الَعربيَ.

بمَناسبة انعقاد مؤتمرنا هذا في جمهورية مصرَ العربيَة الشقيقة أتوجه إلى الَمولى سبحانه وتعالىَ وأساله بأن يُسبغَ على الشعب المصري الشقيق نعمةَ الأمن والأمان والمزيدَ من التقدم والرخاء والرَفاه ، في ظل القيادة الحكيَمة لفخَامة الرئيس عبدَالفتاحَ السيسي سددَ اللهُ خطاه ، وألهمَه كلَ ما فيه خيرُ بلاده وشعبه ، ولا يفوتني في هذا المقام أن أرحب بالأخوة السادة الأمناء العامين الجدد الذين تم تعينهم ، أملاً أن يكون وجودهم بيننا إثراء لأنشطة الجمعية ، وسائلا العلي القدير أن يوفقهم في مسيرتهم العملية داخل وخارج برلماتهم.

وفي الختام أشكر جميع العاملين في الأمانة العامة القائمين عَلى تنظيم هذا المؤتمَر والعَمل على توفير كافةَ التسهيلات والترتيباتَ التي كانتْ كفيلةً بإنجاحه عَلى الوجه الَمأمول ، كما يطيب لي أن أتوجه بوافر الَشكر وَجزيله إلى معالي الدكتور – علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري ، وإلى سعادة المستشار – أحمد سعد عبد الرحيم ، على كامل دعمهما المستمر للجمعية ، راجياً لهما مزيداً من التوفيق والنجاح .